

خلفية الأزمة تواجه علي محسن صالح الأحمر

نائب الرئيس اليمني لم يعد مؤهلاً لأي دور مستقبلي بفعل دوره في تعثر المعركة ضد الحوثيين



صانع الفزائم يخوض معركته الأخيرة

التحرير التي يدعمها التحالف العربي، إلى جانب مسؤوليته عن أخونة الجيش الوطني والأجهزة الأمنية والسلطات المحلية في المحافظات المحررة. ويؤكد خبراء عسكريون وسياسيون أن تاريخ الأحمر المليء بالصراعات العسكرية والسياسية مع مختلف الأطراف اليمنية الفاعلة اليوم، ودوره اللطيف في إرباك الشرعية، لا يجعله مؤهلاً لعب أي دور مستقبلي، وهو الأمر الذي بات التحالف العربي والحكومة الشرعية يدركانه تماماً، على اعتبار أن الرجل جزء أصيل من المشاكل والأزمات التي تجتاح اليمن اليوم وبالتالي لا يمكن أن يكون فاعلاً أو مقبولاً كرئيس لخلفية أزمة هو أحد أسبابها الرئيسية.

والسعي لاخرقائه من خلال عناصر إخوانية أسلخت عن الحزب في 2011. ويقدم نائب الرئيس اليمني علاقات سيئة مع معظم المكونات والتنظيمات السياسية اليمنية ذات التوجه الليبرالي والقومي واليساري وحتى الحوثيين بالنظر إلى دوره في إدارة الصراعات المسلحة في زمن الرئيس السابق علي عبدالله صالح وإشرافه على ملف الجماعات الإسلامية التي يرتبط بها عقائدياً وتنظيمياً. وقسمل الأحمر، الذي يتولى الإشراف على الملف العسكري في الشرعية، في حسم أي من المعارك أو الجبهات في الحرب ضد الحوثيين، ويعتبره خبراء عسكريون المسؤول الأول عن تعثر معارك

وقفت قيادات بارزة في حزب المؤتمر المنتهية إلى جناح صالح بعد مقتله ضد مساع حثيئة قام بها الأحمر لتبوء منصب نائب رئيس حزب المؤتمر بعد حصوله على دعم محدود من قيادات سابقة في الحزب أعلنت استقلالها منه وكانت تنتمي عقائدياً إلى فكر الإخوان. وقالت مصادر في حزب المؤتمر لـ"العرب" إن اجتماعات جدة التي ترعاها الحكومة السعودية للتقريب بين تيارات حزب المؤتمر توافقت على رفض أي دور لعلي محسن الأحمر في قيادة الحزب، وقطعت الطريق على محاولاته التمرس خلف تاريخ الحزب ورصيده السياسي. واتهمت تلك المصادر الأحمر بلعب دور في إفسال التقارب بين تيارات المؤتمر

الويدة على الحدود السعودية، لا تزال في قبضة قوات عسكرية موالية للأحمر. وتتطابق مواقف قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام مع ما يطرحه المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يأتي على رأس مطالبه اليوم تحييد دور الأحمر في الشرعية وكف يده عن مؤسساتها المدنية والعسكرية. وتنتظر الكثير من قيادات المؤتمر إلى نائب الرئيس الحالي باعتباره سبباً رئيسياً في انهيار نظام الرئيس الراحل علي عبدالله صالح وتفكك الجيش اليمني السابق والوية الحرس الجمهوري بعد أن أعلن انضمامه إلى الاحتجاجات المناهضة لنظام صالح وإعجازه لوحدة من الجيش كانت تاتمر بامر للتمرد على الدولة آنذاك.

تشكيل الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي لخلفية أزمة بهدف معالجة الأوضاع التي آلت إليها سلطته بعد مواجهاتها مع المجلس الانتقالي الجنوبي، لا يعدو في رأي المطلعين على الشأن اليمني، أن يكون تعميقاً للأزمة ذاتها وإمعاناً في سياسة الهروب إلى الأمام، خصوصاً وأن رئيس الخلية ليس سوى أحد رموز جماعة الإخوان المسلمين السبب الرئيس في تاجيح الخلافات وتحولها إلى صراع على الأرض.

لندن - قالت مصادر مقربة من الرئاسة اليمنية إن اجتماع الرئيس عبدربه منصور هادي بقيادات الشرعية، خلص إلى تشكيل خلية لإدارة الأزمة برئاسة نائب الرئيس اليمني علي محسن صالح الأحمر، وعضوية رئيس مجلس النواب سلطان البركاني ورئيس مجلس الوزراء معين عبدالملك ومدير مكتب رئاسة الجمهورية عبدالله العليمي ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أحمد الميسري وزير الدفاع محمد علي المقدشي. ويعكس الإعلان عن هذه الخلية في هذا التوقيت، وبالنظر لخلفيات العديد من أعضائها حالة الارتباك وعمق الأزمة التي تعيشها الشرعية اليمنية في أعقاب سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على العاصمة المؤقتة عدن، وتراجع هامش الخيارات لديها.

**علي محسن صالح الأحمر
إخواني منبوذ شارك في
كل حروب اليمن على مدى
ثلاثة عقود وخسر علاقاته
مع الجميع**

ووصف مراقبون الإعلان عن خلية الأزمة التي سررت بعض وسائل الإعلام شبه الرسمية خبراً حول نفي تشكيلها بعد ساعات من الإعلان عنها، بأنه تصدير لأزمة جديدة ستسببهم في تعقيد الملف اليمني، في ظل الإصرار على تجاهل أسباب الصراع الذي يجتاح المشهد اليمني، نتيجة إعادة إنتاج أدوات الصراع ووجوهه القديمة. ويتهم نائب الرئيس اليمني علي محسن الأحمر الذي عينه الرئيس هادي رئيساً لخلفية الأزمة بأنه أحد عوامل

الميليشيات تمنع ضبط فوضى المنافذ الحدودية بين العراق وإيران

كرماشاه، يتم حالياً تصدير 300 شاحنة من السلع والبضائع إلى العراق يوميا عبر منفذ سومار وبالقالي، فإن العراقيين يسعون جاهدين لعدم إغلاقه. وأوضح بازوند "إنه نظراً إلى أننا على اعتاب حلول شهر محرم الحرام وكذلك أربعينية الإمام الحسين، سيتم توجيه صادرات إيران من السلع والبضائع للعراق التي تمر عبر المنافذ الحدودية الأخرى، إلى منفذ سومار الحدودي الأمر الذي يجعل إعادة فتح هذا المنفذ ذات أهمية بالغة للبلدين".

إيران هي الطرف المستفيد من النشاط في المعابر الحدودية فيما العراق يسد الفاتورة من اقتصاده وأمنه وصحة مواطنيه

ويتدفق كل عام بضعة ملايين من الزوار الشيعة على العراق لزيارة الأماكن المقدسة لديهم، إحياء لذكرى مقتل الحسين ثم لليوم الأربعين بعد مقتله، الأمر الذي يمثل فرصة اقتصادية لبعض السكان، لكنه بدأ يعطل عبءاً أمنياً على السلطات العراقية بفعل الجهد الكبير لحماية هؤلاء الزوار من جهة، ولرماقتهم أيضاً، إذ أن الزيارة تمثل أيضاً فرصة سانحة لمهربي السلع، وأيضاً المخدرات من إيران، وكذلك للمتاجرين بالتأشيرات المزورة.

وأعلنت هيئة المنافذ الحدودية العراقية، الثلاثاء، ضبط ثلاثة مسافرين إيرانيين بحوزتهم مواد مخدرة في منفذ زرباطية الحدودي بمحافظة واسط جنوبي العاصمة بغداد.

الحدودية هي إحدى وسائل تمويل الميليشيات على حساب مصلحة الدولة، وأن التفافس عليها شرس إلى درجة الاقتتال في بعض الأحيان. ويقول عراقيون إن قضية المنافذ الحدودية التي تضغط إيران باستمرار على العراق لإبقائها مفتوحة في كل الظروف، تمثل نموذجاً عن العلاقة غير المتكافئة بين بغداد وطهران والتي تجعل الأخيرة مستفيدة، فيما الأولى تكفي دائماً بتسديد الفاتورة من أمنها واقتصادها وسلامة بيئتها وصحة مواطنيها.

ومع اشتداد العقوبات الأميركية على إيران، ازداد هوس الأخيرة بفتح المنافذ مع العراق وتكثيف حركة التجارة عبرها والتي هي في الأساس باتجاه واحد، إذ يستقبل العراق أطناناً من السلع منخفضة الجودة وكذلك ممنوعة والضارة.

وقال بازوند في تصريح لوكالة الأنباء الإيرانية "إننا" إنه "نظراً إلى دور منفذ سومار الحدودي التنموي بالنسبة لمحافظة كرماشاه الإيرانية وبداية العراقية، فإن العراقيين خاصة المسؤولين في محافظة ديالى يحرصون على إعادة فتح هذا المنفذ واستعادة نشاطها بصورة رسمية". وأضاف أن الجهود جارية حالياً لإعادة فتح الجزء العراقي من هذا المنفذ بنهاية الأسبوع المقبل، وذلك بتصريح من رئيس الوزراء العراقي. وتابع "أن اجتماعاً عقده مسؤولون إيرانيون مع محافظ ديالى ورئيس مجلس المحافظة على حدود سومار وقدم الجانب العراقي خلاله اقتراحات بشأن تسخير المعبر". وذكر أنه "وفقاً لذكرى التفاهم الموقعة بين الجانبين نتطلع، إلى إعادة فتح معبر سومار خلال أسبوع". وبحسب محافظ

بغوبة (العراق) - لم تمض أكثر من عشرة أيام على إعلان السلطات العراقية عن قرارها إغلاق منفذ حدودي مع إيران، في إطار محاولة لضبط تدفق المخدرات ومختلف صنوف المواد المنوعة والخطرة عبرها، حتى ضغطت الميليشيات الموالية لإيران والمحكمة في تلك المنافذ والمستفيدة منها، للشرع الفوري في إجراءات إعادة فتح المنفذ. وأعلن محافظ كرماشاه الواقعة غرب إيران هوشك بازوند، الثلاثاء، عن توقيع مذكرة تفاهم بين بغداد وطهران لإعادة افتتاح منفذ مندلي-سومار خلال أسبوع.

وكانت الحكومة العراقية قد أصدرت في الحادي عشر من الشهر الجاري امراً بإغلاق المعبر الواقع ضمن مجال محافظة ديالى شمالي العاصمة بغداد، وتحويل موظفيه إلى معبر آخر بذات المحافظة.

وجاء القرار بحسب مصادر مطلعة على خلفية تقارير أمنية تشير إلى تحول المنفذ إلى معبر لتهرب المخدرات والمواد المنوعة والبضائع المسروقة والأسلحة. وتمت من منفذ مندلي الحدودي صادرات إيرانية إلى العراق بشكل يومي وبكميات كبيرة، حيث بلغت كمية تلك الصادرات خلال العام الماضي عبر المنفذ ذاته مليوناً و138 ألف طن بقيمة مليار و242 مليون دولار.

ويوصف المنفذ بأنه من "النقاط الساخنة" لقلة رقابة الدولة عليه وخضوعه لسلطة عدد محدود من قادة الميليشيات الشيعية، بحيث تصب موارده في جيوب هؤلاء دون أن يدخل منها شيء لخزينة الدولة. وكثيراً ما حذرت جهات عراقية ونواب بالبرلمان من أن المعابر والمنافذ

إسرائيل تدخل عاملاً مبركاً على المعادلة الأمنية في العراق

خلال زيارته الإثنتين إلى أوكرانيا "ليس لإيران حضانة في أي مكان"، مضيفاً "ستتحرك ضدهم (الإيرانيين) حينما تستدعي الحاجة ذلك، وأيدينا طويلة". وأصبح شرس إسرائيل غارات جوية وتوجيهها ضربات صاروخية لمواقع تتركز عناصر الحرس الثوري والميليشيات المرتبطة به في سوريا أمراً متكرراً ومألوفاً خلال السنوات الماضية، إلا أن استهداف إسرائيل لوكلاء إيران في العراق، أمر جديد ومربك سياسياً وأمنياً.

ولا يبدو أن إيران والحكومة العراقية، وكذلك الميليشيات الشيعية تمتلك الكثير من الخيارات للنصدي للضربات الإسرائيلية. فالعراق يفكر عملياً للدفاعات الجوية الفعالة وغير قادر على التحكم في قرار تنظيم حركة الطيران العسكري في أجوائه المستخدمة على نطاق واسع ودون موافقات مسبقة من الطيران الأميركي بمختلف أنواعه والنفاذ العمودي والمسير.

وحتى الميليشيات الشيعية المرتبطة بإيران والموجودة على الأراضي السورية واللبنانية ليست مطلقة اليد لاستخدام تلك الأراضي في الرد على الغارات الإسرائيلية سواء تمت في سوريا أو في العراق، وذلك مخافة تفجير الأوضاع وإيقاد شرارة حرب كبيرة لا ترغب فيها بيروت ولا دمشق، ولا حتى روسيا ذات النفوذ الكبير في سوريا.

وسبق لقيس الخزعلي زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق، إحدى أشرس الميليشيات في العراق وأكثرها ولاء لإيران، أن ظهر في الجنوب اللبناني مهذبا باستهداف إسرائيل لكن تهديده اعتبر مجرّد تصريح للاستهلاك الإعلامي، وهو ما ثبت بالفعل لاحقا.

العراقية بغداد، تتحول إلى قناعة بان هجمات جوية وراء تلك التفجيرات المدمرة، بينما لم يتردد البعض في القول إن الطيران الحربي الإسرائيلي هو من قام بتدمير معسكر أبو منقذر الحمداوي في محافظة ديالى، ومعسكر الشهداء في أمري بمحافظة صلاح الدين، ومعسكر الصفر بجنوب بغداد.

وتعمد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على أن لا يعلق باب الشكوك بتلمحه إلى مسؤولية إسرائيل عن تلك الهجمات، على اعتبار المواقع المستهدفة بها مواضع للتواجد الإيراني على الأراضي العراقية بالنظر إلى تبعية ميليشيات الحشد لإيران وارتباطاتها الواسعة بالحرس الثوري الإيراني.

وفي ذلك رسالة مرجحة لإيران سواء ثبتت المسؤولية الإيرانية عن تدمير معسكرات الميليشيات في العراق، أم لم تثبت. ونقلت القناة الإسرائيلية الثالثة عشرة عن نتنياهو قوله للصحافيين،



انتهت الانتصارات وبدأت الورطة